Kesit Akademi Dergisi
The Journal of Kesit Academy

ISSN: 2149 - 9225
Yıl: 5, Sayı:18, Mart 2019, s. 339-356

PhD Student In Economics Third Year. Widad SAYAH
Badji Mokhtar - Annaba University, widadsayah@gmail.com

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار / عنابة –الجزائر

مخبر الذكاء الإقتصادي والتنمية المستدامة.

- **الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه السنة الثالثة.**
-
- **الإسم واللقب : وداد صياح.**

- **عنوان البحث:" الشراكة الأورومتوسطية وعلاقتها بمسارات التجارة الخارجية والتنمية في الجزائر".**

الملخص :

تشكل إتفاقيات التكامل الإقتصادي الإقليمي في إطار الشراكة الإقتصادية إحدى أهم سمات الإقتصاد العالمي المعاصر، نظرا لأهميتها في إعادة هيكلة النظام الإقتصادي الدولي بما يتوافق مع متطلبات النمط الإقليمي الجديد ، ويعد الإتحاد الأوروبي أحد أهم هذه النماذج على المستوى العالمي .

وعلى هذا الأساس فقد تأسست النواة الأولى لسياسة الإتحاد الأوروبي في منطقة حوض المتوسط، نظرا لوجود مصالح متبادلة بين ضفتي المتوسط على أكثر من صعيد، لتتطور فيما بعد وفق مقاربة جديدة تعرف بـ**" الشراكة الأورومتوسطية"**، والتي تجسدت من خلال قيام الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعقد إتفاقيات إقليمية تربطها بالدول المتقدمة والإقتصادات الصناعية الكبرى رغم تباعدها الجغرافي وتباين مستويات التنمية فيها.

وفي هذا الإطار فقد كان الهدف الرئيسي للإتحاد الأوروبي هو تحريك الإقتصادات المتوسطية ومساعدتها على تحقيق التنمية الإقتصادية بإعتبارها وسيلة لزيادة حجم التجارة الخارجية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا تحويل خبرة الشريك المتقدم إلى الطرف المتخلف، لتستفيذ بذلك دول الجنوب من التطور الحاصل في الدول المتقدمة على الضفة الشمالية، ولهذا أصبحت أغلب الدول أعضاء في الترتيبات التكاملية الإقليمية.

وقد تم التوصل إلى أن إمكانية الإستفادة من الفرص التي يوفرها هذا التوجه نحو الشراكة يبقى مرهونا بمدى قدرة الاقتصادات على التكيف مع تيار الانفتاح والتحرير التجاري ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي .

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية ، التنمية الإقتصادية، التجارة الخارجية، الجزائر، الإقليمية.

« EURO- MEDITERRANEAN PARTNERSHIP AND ITS RELATIONSHIP TO THE FOREIGN TRADE AND DEVELOPMENT TRACKS IN ALGERIA ».

Abstract

The regional economic integration agreements within the framework of the economic partnership ara one of the most important features of the modern global economy , given their importance in restructuring the international economic system in accordance with the requirements of the new regional pattern, the European Union is one of the most important models in the world. On this basis, the first nucleus of EU policy was established in the Mediterranean region, as there are mutual interests between the two shores of the Mediterranean on more than one level, to develop later on according to a new approach known as the Euro- Mediterranean partnership , in particular the holding of regional agreements linking them with developed countries and major indusstrial economies, despite their geographic distance and different levels of development . In this context, the main objective of the EU was to move the Mediterranean economiies and assist them in achieving economic development as a means of increasing the volume of foreign trade, attracting foreign direct investment, transfer of technology and transforming the experience of the advanced partner to the backward side, benefiting the countries of the south from the development in advanced countries on the northern bank, and therefore most states became members of regional integration arrangements . It has been concluded that the potential for benefiting from the opportunities offered by this partnership orientation remains dependent on the extent to which economies can adapt to the trend of openness and trade liberalization and the attempt to integrate into the global economy.

Keywords : Euro- Mediterranean Partnership, Economic Development, Foreign Trade, Alçeria, Regional .

المقدمة:

في ظل إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية الدولية وفق أنماط جديدة تقوم على أساس تحفيز التحرير التجاري وتدعيم متطليات التنمية الإقتصادية، أصبحت التوجهات العالمية المعاصرة نحو إقامة التكتلات الإقتصادية الإقليمية وإتفاقيات الشراكة خيارا إستراتيجيا للإندماج في الإقتصاد العالمي وإستقطاب فرص التنمية ، حيث بإمكان الدول رغم تباين مستويات نموها الإقتصادي أن تتجه نحو الإنضمام في التكتلات الإقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي ، وهذا ما يتجلى من خلال إتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الإتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف تحقيق عدة أهداف إقتصادية، مالية، ثقافية وإجتماعية.

وفي هذا الإطار تعتبر الشراكة من المنافذ الإستراتيجية لتوسيع حجم التبادلات التجارية بين الدول، حيث فتحت هذه الشراكة المجال واسعا أمام الدول النامية للإندماج في الإقتصاد العالمي، بإعتبارها وسيلة لإعادة هيكلة وتأهيل الإقتصادات النامية و تعظيم مكاسبها الإقتصادية من خلال الإستفادة من المزايا التي تتمتع بها الدول المتقدمة في دعم التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء عن طريق فتح آفاق جديدة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة حجم التجارة الخارجية ونقل وتوطين التكنولوجيا .

وعلى غرار الدول النامية تعتبر الجزائر من بين الدول المتوسطية الموقعة على هذا الإتفاق والذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على تنمية وتطوير الإقتصاد الجزائري ، حيث تهدف الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أجل مسايرة التطورات الحاصلة في منطقة المتوسط بهدف تحقيق منافع لكلا الطرفين، لأن الشراكة قائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول.

كما تتضمن إتفاقية الشراكة تعاونا بين الجزائر والإتحاد الاوروبي في مجال التبادل التجاري والتعاون المالي حيث يعد الإتحاد الأوروبي الشريك الإقتصادي الأول بالنسبة للجزائر ، كما تتضمن تحويل التكنولوجيا وتبادل الثقافات، لأن العلاقة قائمة مابين الطرفين على أساس المصالح المتبادلة.

من خلال ما سبق يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تفعيل مسارات التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية؟ آخذا بعين الإعتبار مدى عمق آثار هذا المنهج التكاملي في إطار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني الجزائري ودرجة الأهمية الإستراتيجية المتبادلة لكل منهما .

فرضيات الدراسة :

- إن توقيع الجزائر إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تعتبر ضرورة حتمية لا تأتي الإستفادة منها إلا في إطار تحرير التجارة الخارجية التي تعتبر المحرك الأساسي لتدعيم التنمية الإقتصادية.

- إن إستقطاب فرص التنمية في إطار الشراكة الأورومتوسطية مرهونا بقدرة الدول على **تكييف إقتصادياتها** مع تيار التحرير التجاري والإنفتاح ومحاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي.

- يعتمد الإقتصاد الجزائري أساسا على السوق الأوروبية إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول له كونه يسيطر على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر ووارداتها،ولكنه في المقابل يعتبر المساهم الأساسي في عجز الميزان التجاري الجزائري.

- إن إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يشكل مدخلا إستراتيجيا للنفاذ للأسواق الأوروبية وتضاعف حجم التبادل التجاري بين الطرفين، لكنه في المقابل يشكل تحديا كبيرا بحيث تسيطر منتجات دول الإتحاد الأوروبي على السوق الوطنية، مما يعني أن إتفاق الشراكة يؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي و زيادة وارداتها منه،وهذا بسلع قد تختلف حسب طبيعة وتكلفة إستيرادها عن السلع المصدرة مما يعكس حالة عدم التكافؤ بين الطرفين. وبالتالي يمكن أن يقوي الميزة التنافسية للإتحاد الأوروبي ويجلب إتجاهه عوامل الإنتاج.

أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على دور الشراكة الأورومتوسطية في تفعيل مستوى التجارة الدولية بإعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية في الجزائر.

- تقييم مدى نجاح سياسة الشراكة الأورومتوسطية في تنمية وتحسين واقع الإقتصاد الجزائري، والوقوف على مواطن القوة والضعف في السياسات المطبقة بين الطرفين.

- تحليل واقع الإقتصاد الجزائري في إطار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، وتوضيح مدى قدرته على إكتساب فرص التنمية التي توفرها إتفاقية الشراكة .

- معرفة مدى قدرة الشراكة على أن تكون خيارا إستراتيجيا لتحقيق التكامل بين الدول رغم تباين مستويات التنمية فيما بينهم.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه اتفاقية الشراكة المبرمة بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصاد

الجزائري في الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل إنعاش حجم التبادلات التجارية والتي من شانها أن تسمح للمنتجات الجزائرية أن تكون محل المنافسة الأوروبية والدولية بشكل عام، إذ تحتل سياسة المبادلات الخارجية مكانة هامة في أي إقتصاد قوي، و إذا كانت علاقة سياسة التحرير التجاري بفروع الإقتصاد الوطني تنبع من طبيعة دور هذه السياسة ووظائفها في خدمة القطاعات الإقتصادية الأخرى، فإن أهمية العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر تبدو على حقيقتها من خلال إرتباط النمو الإقتصادي إرتباطا بمدى قدرة الدول على تكييف هياكل إقتصاداتها مع التطور الحاصل في العلاقات بين الدول و إكتساب مزايا تنافسية حقيقية .

هيكل الدراسة : وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1- الشراكة الأورومتوسطية ...التأصيل النظري.

2- تحليل تطور المبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

3- أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنمية الإقتصاد الجزائري .

المحور الأول : الشراكة الأورومتوسطية ...التأصيل النظري :

حقق الإتحاد الأوروبي تحولات نوعية في علاقاته التقليدية مع الدول المتوسطية بإعتماده مقاربة جديدة في إطار ما يسمى "بالشراكة الأورومتوسطية " والتي تعبر عن تلك العلاقات المتطورة التي تجمع بين مجموعة من الدول غير المتجانسة نسبيا، و تشمل مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية. ومن جانب آخر تعد الشراكة الأورومتوسطية كمفهوم جديد للتنمية تتحول فيه العلاقات بين الشمال والجنوب من علاقة منح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة على إحداث نوع من التعاون الإقليمي في مجال الإقتصاد ومجالات ذات الطبع أو الطبيعة الفنية غير السياسية والإجتماعية(بن سونة العجال، 2014: 16).

وفي هذا الإطار فإن "أسامة المجدوب" يرى أن الشراكة الأورومتوسطية "عبارة عن تطوير علاقات الإتحاد الأوروبي بدول جنوب التوسط عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والإستقرار بين الطرفين وإقامة منطقة إقتصادية أوروبية متوسطية من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية وتطوير التعاون في تامجالات العلمية والإجتماعية.(المجدوب، 2001: 203).

إلا أنه هناك من من يشير إلى أن الشراكة الأورومتوسطية تبدأ بالتحرير التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الإنطلاق نحو تعاون سياسي وإقتصادي أكبر يتضمن التنمية الإقتصادية والتجارة والإستقرار الإجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة هو إقامة منطقة أوروبية- متوسطية تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة (محمد مرسي، 2004: 2).

ومنه يمكن القول أن الشراكة الأورومتوسطية تعتبر من أهم النماذج الرائدة والمعاصرة للتكامل الإقتصادي الإقليمي والتي تعني بإمكانية إعطاء فرصة للدول الأقل نموا بعقد إتفاقات إقليمية تربطها بدول أكثر تقدما رغم تباعدها الجغرافي وتباين مستويات التنمية فيها، بهدف تحريك الإقتصاديات المتوسطية ومساعدتها على تحقيق التنمية الإقتصادية ومواجهة مختلف التحديات الدولية والإقليمية الراهنة إنطلاقا من إقامة منطقة إقتصادية واسعة للتبادل الحر الأورومتوسطي .

ويعود قيام الشراكة بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي بصفة عامة إلى ميثاق برشلونة الذي وضع إتفاق الشراكة في (28- 29 نوفمبر 1995) . الدول التي أمضت الإتفاق تلتزم من خلاله بتطوير العلاقات الإقتصادية، السياسيةوالثقافية، بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

هذا الإتفاق تعدى الصيغة المعتادة في سنوات الستينات، حيث أن الدول الأوروبية تتفق ثنائيا مع كل دولة حسب خصوصيتها، مثلا حول السياحة في تونس، المنتوجات الزراعية في المغرب، والمحروقات في الجزائر،حيث يهدف الإطار العام لإتفاق برشلونة إلى: (http://www.europa)

- **إنفتاح الإقتصادات :** رفع الحواجز الجمركية فقط بالنسبة للمنتوجات الصناعية والخدمات، بالإضافة إلى حرية إنتقال رؤوس الأموال ما عدا من أجل الزراعة والصيد البحري وهذا بهدف "خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال منطقة تبادل حر ".

- **التعاون في المجال السياسي** :حيث تلتزم الدول بإحترام حقوق الإنسان، الديمقراطية

وأيضا تعاون أمني (تبادل المعلومات) من أجل إستقرار المنطقة .

ويمكن أيضا إثراء الحوار السياسي عبر تبادل المعلومات و التعاون الذي يمكن أن ينشأ بين لجان الشؤون الخارجية والدفاع أو الهيئات البرلمانية الأخرى التي تتعامل مع قضايا الدفاع والأمن، على النحو الذي إقترته الفقرة 23 من الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الثاني حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط بـ (فاليتا) ما بين 01-04 نوفمبر 1995 **: (DAGUSAN,1997 :80)**

-أما **الجانب الإجتماعي والثقافي:** فكان هدفه التقريب بين شعوب المنطقة من خلال التركيز على :

- أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات ودورها في التقريب بين الشعوب؛
-التعاون من أجل حل مشاكل الهجرة؛
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة والفساد؛
- تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية.

وفي هذا السياق يعترف المشاركون في مؤتمر (برشلونة) بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية و التكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل، وإنطلاقا من ذلك يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية.**(http://www.euromed-seminars.org)**

دخل الإتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للإتحاد الأوروبي منذ إمضاء البروتوكول والمصادقة عليه من طرف اللجنة الأوروبية، بينما الدول المغاربية إستفادت من إمكانية التدرج في إزالة الحواجز الجمركية خلال فترة 12 سنة ، لتتجنب بذلك الصدمة لإقتصاداتها غير التنافسية وتحرير أسواقهم من أجل خلق منطقة تبادل حر ، حيث أهم ما تضمنه الإتفاق كان حول **: (http://www.europa eu)**

- إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة .

- تنقيذ التعاون والتشاور في المجالات الإقتصادية المعينة .

- رفع المساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي لشركائه.

- إقامة منطقة للتجارة الحرة .

وقد حددت الأطراف العام 2010 موعدا للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي تشمل معظم التجارة بين الدول المشاركة في إتفاق الشراكة ضمن ما تسمح به المنظمة العالمية للتجارة، ويتم بذلك إلغاء الحواجز التعريفية و غير التعريفية على التجارة في المنتجات الزراعية تدريجيا من خلال التفضيلات المتبادلة بين الطرفين وكذلك تحرير التجارة في الخدمات. وقد إختار الطرف الأوروبي تمديد هذه الفترة بالنظر للتأخر الكبير الذي تشهده عملية تحرير إقتصاديات الدول الثالثية المتوسطية من جهة ، والبدأ في مفاوضات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

كما تحتوي الشراكة الأورومتوسطية على عدد من الأهداف أهمها:

أ- أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية :

- نظرا للأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط بالنسبة لأوروبا ،فقد جاءت فكرة الشراكة تجسيدا لمحاولات الاتحاد الأوروبي للهيمنة على المنطقة من خلال إعطاء علاقاته مع الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط بعدا يرتكز على التعاون الشامل فيما بينهم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا(جميل الطاهر، 1998:24).

- خلق منطقة يسودها السلام، والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وبناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك، عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا، بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين، وتوفير دعم مالي من الإتحاد لتسهيل عملية التحويل الإقتصادي، ومساعدة الشركاء (آمني سميرة و آخرون، 2002: 19).

- تعزيز التكامل الإقتصادي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

- إتخاد إجراءات تحفيزية متعلقة بتشجيع الإستثمار وإزالة العقبات التي تعترض الإستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على توفير المناخ الملائم للإستثمار وإعادة هيكلة إقتصاديات دول المتوسط بهدف توسيع أسواقها وإستكمال إجراءات التعديل الهيكلي

- التقليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور من خلال المنطقة الأورومتوسطية.

ب- أهداف الشراكة من منظور دول جنوب المتوسط : يمكن إيجازها فيما يلي:

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية، ، وإمداد هذه الدول بالتكنولوجيا المتقدمة والإستفادة منها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون مجالا لتصدير العمالة الفنية والمتميزة للدول الأوروبية مما يحقق عائد لها. (مظلوم محمد جمال الدين مظلوم، 2013: 25).

- كما يسهل لها الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال، والارتباط بوحدة من أكبر الوحدات الإقتصادية العالمية، لتحريك الإقتصاد، وتنمية الصادرات واقتصاديات هذه الدول، ودعم عمليات التحرير والإصلاح الإقتصادي مع تشجيع الإستثمار (عمورة جمال ، 2005: 159) .

المحور الثاني : تحليل تطور المبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي :

- **الأهمية النسبية للإتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية الخارجية للجزائر:**

إذا كانت المبادلات التجارية للإتحاد الأوروبي مع الجزائر ضعيفة مقارنة مع بقية دول العالم فإن الأمر بالنسبة للجزائر على خلاف ذلك تماما، حيث يحتل الإتحاد الأوروبي أهمية مركزية في المبادلات التجاري للجزائر مقارنة مع بقية دول العالم، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01) :

الجدول رقم (01): الأهمية النسبية للإتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2007-2017):

الوحدة : مليون أورو

السنوات	إجمالي المبادلات مع دول العالم	المبادلات مع الإتحاد الأوروبي	% مساهمة الإتحاد في إجمالي المبادلات
2007	63,071	31,855	50,51
2008	80,736	43,661	54,08
2009	60,566	32,232	53,22

2010	73,508	36,671	49,89
2011	86,724	45,161	52,07
2012	95,124	53,889	56,65
2013	90,957	54,306	59,70
2014	87,840	52,850	60,17
2015	75 ,970	43,160	56,81
2016	68,689	36,927	53 ,76
2017	70,023	37,411	53,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Directorate-General for trade,Units A4/ G2, 16/04/2018 . p :3 p :8 .

بتضح من الجدول رقم (01) أن النصيب الأكبر من المعاملات التجارية الخارجية للجزائر يعود لصالح دول الإتحاد الأوروبي، إذ وصلت حصة الإتحاد إلى ذروتها خلال سنة 2014 حيث قدرت بحوالي 60,17% ، بعدما تميزت الفترة من 2007 إلى 2013 بتقلبات متفاوتة حيث سجلت سنة 2007 ما نسبته 50,51 % ، لترتفع سنة 2008 بنسبة 54,08 %، ثم سجلت تراجعا سنة 2010 قدر بحوالي 49,89 % ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية الأوروبية، لتستمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2014، ثم عرفت تراجعا لتقدر سنة 2017 بحوالي 53,43% .

- **تطور الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي :**

في الواقع إن وضعية الميزان التجاري الجزائري تبقى رهينة إيرادات صادرات المحروقات من جهة وواردات المنتجات الغذائية من جهة

أخرى ، فإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية لم تغير من هذا الوضع كثيرا، بل عززت وعمقت العلاقات التجارية بين الطرفين لصالح الإتحاد الأوروبي . وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02) :

جدول رقم (02): تطور الميزان التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2007-2017) :

الوحدة: مليون أورو

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2007	11,270	20,585	-9,314
2008	15,401	28,260	-12,858
2009	14,821	17,411	-2,590
2010	15,595	21,075	-5,480
2011	17,312	27,850	-10,538
2012	21,125	32,764	-11,640
2013	22,386	31,920	-9,534
2014	23,392	29,458	-6,066
2015	22,253	20,908	1 ,345
2016	20,413	16 ,514	3,900
2017	18,565	18,846	0,281

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Directorate-General for trade,Units A4/ G2, 16/04/2018 . p :3 p :8 .

يتضح من الجدول رقم (02) أن الميزان التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سجل عجزا طيلة الفترة (2007-2014) وهذا ما يعكس زيادة نسبة الواردات بنسبة أكبر من زيادة الصادرات حيث تراجع رصيده سنة 2007 من " 9,314 –"إلى ما قيمته "12,858 - "مليون أورو خلال سنة 2008 ، ويفسر ذلك بإنخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية اتجاه دول الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الصادرات النفطية على إعتبار أنها تشكل الحصة الأكبر في الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97 %، أما خلال سنة 2009 فقد إستمر تسجيل العجز في الميزان التجاري مسجلا ما قيمته" 2,590 - " مليون أورو حيث تزامن ذلك مع تراجع طلب الإتحاد نتيجة للأزمة المالية والتي أدت إلى تباطؤ النمو في إقتصاده ، ليسجل بعد ذلك تقلبات وعجزا إلى غاية سنة 2014، أما خلال سنة 2015 فقد سجل الميزان التجاري فائضا قدر بحوالي 1,345 مليون أورو ,ليستمر في الإرتفاع مسجلا أعلى قيمة له خلال سنة 2016 والتي قدرت بحوالي 3,900 مليون أورو أي زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة .

وعليه يمكن القول أن التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية .

- **تطور الصادرات الجزائرية في إطار التبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي:**

تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشمل عملية التحرير فإنه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير سوف تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادر ات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع الصادرات باقي الدول المتوسطية نحو الإتحاد الأوروبي من جهة ، وعلى صادرات الدول المقبلة على الإنضمام للإتحاد الأوروبي

من جهة أخرى..وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03) :

الجدول رقم (03):التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة (2007-2017):

الوحدة: مليون أورو

السنوات	صادرات إلى الإتحاد الأوروبي	صادرات لبقية دول العالم
2007	11,270	43,173
2008	15,401	53,914
2009	14,821	32,402
2010	15,595	42,996
2011	17,312	52,782
2012	21,125	55,935
2013	22,386	49,658
2014	23 ,392	45,254
2015	22,253	31,152

2016	20,413	26 ,478
2017	18,846	30,426

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Directorate-General for trade,Units A4/ G2, 16/04/2018 . p :3 p :8 .

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن دول الإتحاد الأوروبي قد إستحوذت على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر ، حيث إرتفعت نسبة الصادرات الوطنية الموجهة للإتحاد الأوروبي من 11,270 مليون أورو سنة 2007 إلى 15,401 مليون أورو سنة 2008، لتسجل بعد ذلك إرتفاعا متزامنا مع بعض التقلبات محققة أعلى نسبة لها سنة 2013 حيث قدرت بحوالي 23,392 مليون أورو، ثم سجلت تراجعا لتقدر سنة 2017 بقيمة 18,846 مليون أورو.

أما بالنسبة لأهم زبائن الجزائر من إجمالي الصادرات لسنة **2015**، فإن إسبانيا تحتل الصدارة بـ 17,7 % من إجمالي الصادرات ، تليها إيطاليا بحوالي 15,1 %، ثم بريطانيا بحوالي 13,2 % ، تليها فرنسا بحاولي 7,0 %، ثم تأتي بعدها على التوالي : و.م.أ ، هولندا، كندا ، البرازيل، تركيا، الصين ، بنسب: (6.4 %) ، (5.7 %) ، (5.2 %)، (4.3 %)، (2.9 %)، (2.6 %) على التوالي وهذا حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات والمديرية العامة للجمارك (**CNIS**).

- **تطور الواردات الجزائرية في إطار التبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي:**

إن دخول إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، حيث سيؤثر ذلك على أزيد من 12% من مجموع الواردات الجزائرية، ومنه فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات الآتية من الإتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانيا إرتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين.

أما من جانب التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي فإن الجزائر ترتبط كغيرها من الدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة بشكل وثيق، خاصة في جانب الواردات، وهذا ما يجعل التركيز التجاري يبدو أكثر وضوحا، حيث تبين أن هناك تشابه للواردات الجزائرية في توزيعها الجغرافي إلى حد بعيد مع الصادرات، وذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر المورد الرئيسي للجزائر، حيث قدرت نسبة واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي بحوالي 19,898 مليون أورو سنة 2007 لتستمر في الإرتفاع مسجلة ما قيمته 42,586 مليون أورو سنة 2014 ، أما في سنة 2015 فقد بلغت

نسبة الواردات الجزائرية أعلى مستوى لها حيث قدرت بحوالي حوالي 44,818 مليون أورو ،لتتراجع سنة 2017 وتقدر بحوالي 39,598 مليون أورو وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي يتصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر بمعظم وارداتها. وهذا ما يوضحه الجدول رقم(04) :

الجدول رقم (04):التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي ومن بقية دول العالم خلال الفترة(2007-2017):

الوحدة: مليون أورو:

السنوات	واردات إلى الإتحاد الأوروبي	واردات لبقية دول العالم
2007	20.585	19,898
2008	28.260	26,821
2009	17.411	28,164
2010	21.075	30,511
2011	27.850	33,941
2012	32.764	39,188
2013	31.920	41,299
2014	29.458	42,586
2015	20.908	44,818
2016	16.514	42,211
2017	18.565	39,598

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Directorate-General for trade,Units A4/ G2, 16/04/2018 . p :3 p :8 .

ومنه يمكن القول أن الأسواق الأوروبية كانت مفتوحة للسلع الصناعية الجزائرية منذ أمد بعيد حتى قبل توقيع اتفاقية الشراكة، وبالتالي لن تكون الجزائر بدخول الاتفاق حيز التنفيذ في وضع متميز لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن التجارة الأورو- جزائرية ما زالت منذ السبعينات إلى حد الوقت الراهن تعتمد نظاما تفضيليا

ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية ساعدت على خلق اقتصاد محمي ومدعم و ريعي ، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية وهيكلية معمقة.

❖ **_المحور الثالث : أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنمية الإقتصاد الجزائري :**

من أهم الميزات التي سوف تستفيد منها الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية هي تأهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تقريب سياسات ضفتي البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي من خلال توفير الموارد التقنية اللازمة من أجل تحقيق التنمية في الجزائر والتقرب من أساليب ومبادئ التنمية الأوروبية **(لعموري منى ، 2014).**

- تنظيم التبادل الثقافي ودعم سياسات البيئة والتنمية المحلية.

- تأهيل المؤسسات الجزائرية، وذلك بمعالجة الأخطاء وإزالة القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات، ومواكبة التطورات العالمية وعصرنة القطاع الصناعي، بما يتناسب والمطلوب الدولي، وتقوية الهياكل الصناعية التنافسية، والاستفادة من النقل التكنولوجي للتنمية الاقتصادية، والاهتمام بمجال البحث والتطور العلمي والتكنولوجي، وتحسين من الدخل الفردي للمجتمع الجزائري وللشراكة الأورو جزائرية مساعدات متمثلة في التقنية المادية والمساعدات المالية، التي تهدف إلى التشغيل(قصابة سعدية: 10-12).

- كما زاد من تعميق العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الزيارات المتتالية والمتبادلة بين الطرفين في مختلف المجالات

. ومن جانب آخر فإن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر غير متوازنة سواء من حيث الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي و ستؤدي حتما إلى نتائج فاعلة لصالح الطرف الأوروبي ومكلفة بالنسبة للجزائر باعتبارها الأضعف في المعادلة، أي أن الآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقية ستكون غير ملائمة في بعض الجوانب، إذ أنها ستؤدي إلى خلق متاعب أخرى تضاف إلى تلك التي تتعرض لها المؤسسات العامة والخاصة الوطنية، مما يمكن أن يعرضها إلى الإفلاس لافتقادها للحماية من ناحية وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية(بارة عصام، بن جميل عزيزة:2013).

و يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة الاور- جزائرية حيز التنفيذ، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع كان يشهد نوعا من الركود والتراجع في مستوى الإنتاج، وتخلف الهيكل الصناعي في حد ذاته الامر الذي يجعله يفتقر للقدرة على المنافسة أمام دخول السلع المصنعة الاوربية، وبالتالي فإن الاستفادة من مزايا اتفاقية الشراكة أصبحت أحادية الجانب، فبعد مرور قرابة 12سنة من دخول الاتفاقيـــــــة حيز التنفيذ تميزت المبادلات التجارية بـما يلي : (http://www.elkhabar.com/press/article/74196)

- خلل هيكلي في الميزان التجاري خارج المحروقات لصالح الاتحاد الأوربي .
- اقبال أو جذب محتشم للاستثمارات الاوربية المباشرة لا سيما تلك الموجهة نحو القطاعات الصناعية، التحويلية أساسا .
- تعزيز دول الاتحاد الأوربي حصتها في الواردات إلى الأسواق الجزائرية بمعدل سنوي يقدر بـ :-52 %رغم حدة المنافسة الدوليـــــــــــة، في انتظار إلغاء التعريفات الجمركية نهائيا سنة 2020.

فبدلا من أن يكون اتفاق الشراكة محفزا لتنويع الاقتصاد الجزائري وحث المؤسسات الصناعيـــــة على تطوير منتجاتها حتى تصبح قادرة على المنافسة، صار عقبة امام كل محاولة من شانها تطوير القاعدة الصناعية في ظل قواعد المنافسة المنصوص عليها، و التي تمنع الجزائر من منح أي ميزة تفضيلية لمنتجاتها المحلية، ، و بالمقابل فإن المنتجات الجزائرية تمنع من دخول الأسواق الاوربية بحجة" انها تفتقر إلى معايير السلامة و المعايير الصحيـة...إلخ.

الخاتمة:

يعد توقيع الجزائر على إتفاق الشراكة الأورومتوسطية ضرورة فرضتها التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة لتحفيز مسارات التحرير التجاري ودعم التنمية الإقتصادية، إذا ما توفر الإطار الملائم لذلك من تكافؤ الفرص و تبادل للمنافع في الإطار الإقليمي .

لكن إذا كانت الشراكة تبدو في ظاهرها أنها تخدم مصلحة جميع أطرافها ، فإن نتائجها من الناحية العملية لا ترقى لمستوى التطلعات ، مما يتطلب جدية وصرامة في التنفيذ ووعيا كافيا بخطورة الوضع إن لم يتم تطبيق جملة من الآليات والخطوات الإصلاحية والهيكلية من أجل التكيف مع تيار الانفتاح والتحرير التجاري ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي .

وعليه يمكن القول أن فرص الإستفادة من التكامل الإقتصادي الإقليمي القائم بين دول بمستويات تنمية متفاوتة يرجع إلى هيكل الإقتصاد ، فإذا كانت الدول النامية في نفس الوقت معنية بترتيبات إقليمية مع دول متقدمة و أخرى نامية في نفس الوقت ، فإن المتقدمة منها قادرة على إستقطاب الآثار الإيجابية للتجارة، وقليلة التأثر بتحويل التجارة كأثر سلبي وهو ما يقلل من إمكانية تحفيز إنتقال الأنشطة الإنتاجية إليها من الدول المتقدمة، على إعتبار أن إنتقال الأنشطة هي إستجابة إستراتيجية لآثار التحويل، كما أن التضرر القليل القائم من التجارة البينية للدول النامية يمكن أن يمنع تطوير قطاعاتها على مستوى الهياكل الإنتاجية.

ومنه فإن التكامل الإقتصادي الإقليمي بين دول بمستويات تنمية متفاوتة يمكن أن يقوي الميزة التنافسية للدول المتقدمة ويجلب إتجاهها عوامل الإنتاج، ويمكن أن يدفع عوامل الإنتاج والنشاطات الإقتصادية إلى الإنتقال نحو الدول النامية بسبب آثار الإكتظاظ الذي يظهر في الدول المتقدمة.

❖ **ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:**

- يعد إتفاق الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للجزائر ضرورة حتمية أملتها معطيات النظام الإقتصادي العالمي الجديد لإيجاد موقع في الإقتصاد العالمي في إطار تحرير تجارتها الخارجية .

- يعتبر الإتحاد الأوروبي المستفيد الرئيسي من حرية التبادل الإقليمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية حيث أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية تكون منخفضة، لكن يبقى تأثيرها على زيادة الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي جد محدود، لأن دول الإتحاد تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معايير الجودة.....)، مما يؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم نطابقها مع هذه المعايير.

- أكدت الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية أن الإتحاد الأوروبي يعد أول شريك إقتصادي للجزائر بإعتباره أول متعامل تجاري لها .

- إن قدرة الجزائر على إستقطاب فرص التنمية في إطار الشراكة الأورومتوسطية ، يفرض عليها القيام ببعض الإصلاحات وإتخاذ جملة من الإجراءات التي تمكنها من التكيف مع متطلبات نجاح هذه الشراكة.

- يحرص الإتحاد الأوروبي على تقدم علاقاته بالدول المتوسطية ، حبث شهدت علاقات الطرفين تطورا سريعا عبر إتفاقيات الشراكة ، والتي شكلت منطلقا لتشجيع الدول المتوسطية الشريكة على الإندماج في الإقتصاد العالمي عبر البوابة الأوروبية .

- مازال الإقتصاد الجزائري بعيدا عن منافسة الإقتصادات المتقدمة لا سيما الأوروبية منها رغم الإصلاحات المطبقة ، فالهيكل الإقتصادي القائم على المحروقات جعل تنافسيته ضعيفة ومركزه متأخرا في مختلف التقارير الدولية .

❖ **التوصيات والإقتراحات :**

- ينبغي على الجزائر إعادة بناء منظومة قانونية اقتصادية تحمي المنتوج الجزائري من المنافسة الخارجية بحكم بساطة التكنولوجيا المستعمل في المنتوج الجزائري.

_ ضرورة إجراء عملية مراجعة وتقييم لنتائج إتفاق الشراكة، والبحث عن آليات جديدة تمكن من الإرتقاء إلى مستويات تنافسية أفضل، للوقوف كشريك متكافئ في ظل علاقات متوازنة بين الطرفين .

_ - ضرورة العمل على تحصيل وضع تنافسي أفضل من خلال الإستثمارات المشتركة وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتجارية ، مع التركيز على الجودة كمفتاح لدخول الأسواق الأوروبية وضمان القدرة على مواجهة المنافسة في السوق المحلية .

- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بالاعتماد على دراسات للمحيط الصناعي و التنافسي،وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على إنشاءها لما لهذه المؤسسات من دور في تنويع الصادرات خارج المحروقات، كما أنه

لابد على المؤسسات الخاصة أن تبحث عن أنشطة اقتصادية تملك فيها ميزة تنافسية وتعمل على تطويرها و تسخير الموارد المالية اللازمة له.

- الاهتمام بقطاعات الخدمات خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات المصرفية، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات الأخرى كقطاع الاتصالات و التكنولوجيا، وكذا الخدمات السياحية.

- إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية، مع إصلاح المنظومة الجبائية لتخفيف الأثر السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة .

- العمل على جعل قطاع التجارة الخارجية في خدمة القطاعات الإقتصادية المختلفة، حيث يجب أن تتوافق طبيعة المنتجات المستوردة مع متطلبات الصناعة الوطنية من حيث المواد الأولية والمنتجات الوسيطية والسلع النهائية.

❖ المراجع :

1- بن سونة العجال، 2014، إتفاقية الشراكة وأثارها على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة خميس مليانة، ص16.

2- المجدوب أسامة، 2001،العولمة والإقليمية " مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ط2، ص 203.

3- محمد مرسي سلوى، 2004، المشاركة الأورو-عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباسسطيف، الجزائر، ص2.

4- voir :déclaration de Barcelone et partnariat euro – med sur site internet : http://www.europa eu. Scada plus/leg .fr

5- DAGUSAN Jean François, Paix et sécurité en méditerranée réponses institutionnelles ou approche empirique ?, in l'Annuaire de la Méditerranée 1997 qui a été publié avec le concours de la Banque Nationale pour le Développement Economique (BNDE),GERM-PUBLISUD,P :80 .

6- http://www.euromed-seminars.org.mt/archive/ministerial/i-barcelona-ar-htm.

7- - déclaration de Barcelone et partnariat euro – med sur site internet : http://www.europa eu. Scada plus/leg .fr http://www.mincommerce.gov.dz

8- جميل طاهر ،1998، "التكامل الاقتصادي بين الشرق الأوسط والشراكة المتوسطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 04، الكويت، ص24.

9- آمني سميرة ، على الكنز وآخرون، 2002، العلاقة العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية، ص 19.

10- مظلوم

محمد جمال الدين ، 2013، الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية الدولية،، ملتقي علمي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 25.

11- عمورة جمال

2005، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقية التجربة العربية الأورو -متوسطية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص 159.

11- **European commission, European Union, Trade in goods with Algeria, Directorate-General for trade,Units A4/ G2, 16/04/2018 .**

12- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات والمديرية العامة للجمارك (**CNIS**).

13- لعموري منى ،2014، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حقق نتائج إيجابية، جريدة المواطن، متاح في الأنترنت على الموقع: **http://elmouwatane.com /p 8655**

14- قصابة سعدية، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، ص 10-12 .

15-بارة عصام، بن جميل عزيزة، 2013، "انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية"، مداخلة مقدمة إلى **المؤتمر الوطني حول" :** حرية المنافس"، الجزائر، جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

16-http://www.elkhabar.com/press/article/74196.